الأمم المتحدة

A/69/940–S/2015/443

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
17 June 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ٦٩ من جدول الأعمال
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

مجلس الأمن
السنة السبعون

رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيس مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، يشرفني أن أحيل طيه القرار رقم ٤٢/٤-أ م بشأن وضع المجتمع المسلم في ميانمار، الذي اتّخذ خلال الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي عقدت في الكويت في ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو (انظر المرفق).

وأرجوا ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منصور العتيبي
السفير
الممثل الدائم

230615 220615 15-09998 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

القرار رقم ٤٢/٤ - أ م بشأن وضع المجتمع المسلم في ميانمار

إنّ مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته الثانية والأربعين (دورة: الرؤية المشتركة من أجل تعزيز التسامح ونبذ الإرهاب) في مدينة الكويت، بدولة الكويت يومي ٩ و ١٠ شعبان ١٤٣٦ هـ (الموافق: ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥ م)،

إذ يسترشد بمبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وأهدافه، وعملا بالقرارات ذات الصلة المتعلقة بالجماعات والمجتمعات المسلمة والداعية إلى مساعدة الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على صون كرامتها وهويتها الثقافية والدينية،

وإذ يستذكر القرار رقم: EX-4/3 (ق. إ) بشأن مجتمع الروهينغيا المسلم في ميانمار الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عُقدت في مكة المكرمة في عام ٢٠١٢، وكذا القرارات الصادرة في هذا الصدد عم الاجتماعات الوزارية لاحقا،

وإذ يشير إلى تقرير[(١)] المقررة الخاصة للأمم المتحدة، يانغي لي، بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٤٨/٦٩ المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار،

وإذ يضع في الحسبان أن محنة مسلمي الروهينغيا في ميانمار لا يمكن تناولها من منظور إنساني محض، بل ينبغي معالجتها في إطار حقوقهم غير القابلة للتصرف باعتبارهم مواطنين،

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن المجتمع المسلم في ميانمار[(٢)]،

١ - يستذكر البيان المشترك الموقع يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بين منظمة التعاون الإسلامي واللجنة المركزية لتنفيذ الاستقرار والتنمية في ولاية راخين في

(١) انظر الوثيقة A/69/398.

(٢) الوثيقة OIC/CFM-42/2015/MM/SG.REP.

جمهورية اتحاد ميانمار[٣] والذي يرسي الأسس للتعاون المستقبلي، ويشجع حكومة ميانمار على تنفيذ عملية تحقق شمولية وشفافة تفضي إلى منح الجنسية لأقلية الروهينغيا المسلمة؛

٢ - يدعو مجددا سلطات ميانمار إلى اعتماد سياسة شمولية وشفافة تجاه الروهينغيا المسلمين، وذلك كجزء لا يتجزأ من عملية ترسيخ الديمقراطية والإصلاح، والاعتراف بهم كأقلية عرقية، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣٨/٦٤ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛

٣ - يعرب عن قلقه إزاء استمرار أعمال العنف في حق الروهينغيا المسلمين والمتمثلة في القتل والاغتصاب والإخلاء والإبعاد القسري للسكان، والاعتقال التعسفي والتوقيف والتعذيب، بالإضافة إلى انتهاكات القانون الإنساني الدولي، ويحث حكومة ميانمار على منع حدوث تلك الأعمال والانتهاكات وتطبيق حكم القانون وتوفير الأمن للجميع وتعزيز جهود الحلول السلمية عن طريق الحوار لتحقيق الوحدة الوطنية؛

٤ - يعرب أيضا عن قلقه إزاء استمرار مواجهة مجتمع الروهينغيا للتمييز الممنهج الناجم عن افتقارهم للوضع القانوني، الأمر الذي يفضي إلى تقييد حرياتهم في التنقل وتعذر استفادتهم من الأرض والحصول على الغذاء والماء والخدمات التعليمية والرعاية الصحية، بالإضافة إلى القيود المفروضة عليهم في الحصول على عقود الزواج وشهادات الميلاد؛

٥ - يعرب كذلك عن قلقه إزاء الصعوبات التي تكتنف عمليات المنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، وتشمل التهديدات والترهيب والهجوم على موظفيها؛

٦ - يعرب عن قلقه لما يسفر عنه الوضع الخطير في ولاية راخين، من اضطرار آلاف المسلمين إلى مغادرة المنطقة بحرا وفي ظروف مأساوية تسفر عن قتلى والاتجار في البشر؛

٧ - يعرب أيضا عن قلقه إزاء قرار حكومة ميانمار القاضي بعدم السماح بأن يشمل الإحصاء الوطني للسكان مجتمع الروهينغيا في ولاية راخين عام ٢٠١٤، ويدعو مجددا حكومة ميانمار إلى إعادة الجنسية إلى أبناء مجتمع الروهينغيا المسلم، والتي أُسقطت بموجب قانون الجنسية لعام ١٩٨٢؛

(٣) انظر http://www.oic-oci.org/oicv2/topic/?t_id=8617&t_ref=3465&lan=ar.

٨ - يعرب كذلك عن قلقه إزاء تفشي خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتمييز والعدائية في وسائل الإعلام وعلى الإنترنت، وكذا إزاء الجهود الرامية إلى إقرار قوانين تمييزية ضد المجتمع المسلم في ميانمار مثل قوانين الزواج المختلط بين أبناء الديانات (الزواج المدني) والتحول من دين إلى آخر وغيرها؛

٩ - يحث سلطات ميانمار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاستعادة الاستقرار، والبدء في عملية شاملة للمصالحة تشمل جميع مكونات مجتمع الروهينغيا، بمن فيهم الذين فقدوا جنسيتهم والمشردين داخليا واللاجئون، والذين يوجدون في وضعية غير نظامية داخل ميانمار أو خارجها؛ ويدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى توحيد جهودها مع جهود المجتمع الدولي في الأمم المتحدة من أجل ضمان عودة جميع اللاجئين والمشردين داخليا في ميانمار إلى أماكنهم الأصلية؛

١٠ - يرحب بالجهود الأولية لحكومة ميانمار الرامية إلى تحقيق الاستقرار في ولاية راخين، وذلك من خلال استجابتها لعرض الأمين العام بإنشاء مرفق طبي في ولاية راخين لتلبية الاحتياجات المتعلقة بخدمات الرعاية الطبية للمجتمعين كليهما، ويشجع الحكومة على الاستجابة للاقتراح المتعلق بإنشاء مدرسة فنية وتنظيم ندوة حول الحوار بين الأديان؛

١١ - يرحب بمقترح الجمهورية التركية، باعتبارها مشاركة في رعاية تحالف الحضارات، الخاص باستضافة اجتماع بين المجتمعات البوذية والمسلمة بغية تعزيز الحوار بين الأديان والطوائف والذي يكتسي أهمية قصوى، ولا سيما بالنظر إلى تفشي المشاعر المعادية للمسلمين في ميانمار؛

١٢ - يرحب أيضا بتعيين الأمين العام لتان سري داتو سيري سيد حامد البار، وزير خارجية ماليزيا الأسبق، مبعوثا خاصا عنه إلى ميانمار، ويعرب عن أمله أن تسهم مهمته في التخفيف من معاناة أقلية الروهينغيا المسلمة وتسهل عملية تنفيذ القرار من خلال بذل المساعي الحميدة وإجراء الاتصالات مع سلطات ميانمار وممثلي الجماعات ذات الصلة، ويحث جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تقديم دعمها الكامل له من أجل إنجاح مهمته؛

١٣ - يحث سلطات ميانمار على التعاون مع جميع الأطراف ذات الصلة والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون قيود لجميع الأشخاص المتضررين والجماعات المتضررة، ويدعوها إلى ضمان عودة جميع مسلمي الروهينغيا اللاجئين الذي طردوا من ديارهم في ولاية راخين (أراكان) وفي مناطق أخرى؛

١٤ - يحث أيضا سلطات ميانمار على توفير فرص اقتصادية لمجتمع الروهينغيا المحروم على مر التاريخ من أجل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة في ولاية راخين ونزع فتيل التوتر بين المجتمعات؛

١٥ - يطلب من الأمين العام إبقاء المسألة قيد نظره ومتابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.